

واصل الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي اليوم الخميس مشاوراته في قصر قرطاج الرئاسي مع مختلف الأحزاب بهدف التوصل إلى توافق وطني وتعجيل المسار الانتقالي المتعثر في تونس، وكان المرزوقي قد بدأ منذ أمس الأربعاء محادثات مع قادة الأحزاب التونسية في السلطة والمعارضة لإيجاد آليات من شأنها الإسراع بمسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

وأبرزت المحادثات مع اغلب الأحزاب بما في ذلك حزب حركة النهضة الإسلامية الحاكم وحزب حركة نداء تونس المعارض والذي يقوده رئيس الوزراء السابق الباجي قايد السبسي، مقترحا لتكوين لجنة اتصال لضبط ما تبقى من مسائل تتعلق بالعملية الانتخابية وضرورة دفع الحوار الوطني بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من أجل إجراء انتخابات حرة نزيهة قبل انتهاء هذا العام.

وبعد أكثر من عام ونصف من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر عام 2011 عقب الثورة التي أطاحت بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير من نفس العام، لم يتم التوصل إلى حسم العديد من الملفات وعلى رأسها الانتهاء من صياغة دستور جديد للبلاد.

وشهد المسار الانتقالي بتونس الكثير من العثرات من بينها تعطل انتخاب أعضاء جدد للهيئة المستقلة للانتخابات التي ستشرف على أول انتخابات رئاسية وتشريعية بعد انتهاء مهام المجلس التأسيسي كما لم يتم صياغة قانون انتخابي، وإجماع الخبراء فإن فترة الأعداد اللوجيستي والفني للانتخابات بما في ذلك مراجعة القوائم الانتخابية وغيرها من الإجراءات لن تقل عن ثمانية إلى عشرة أشهر.

وهناك الكثير من العقبات في فصول الدستور الجديد لا يوجد إجماع وتوافق بشأنها مثل قيد السن للترشح لمنصب الرئاسة وتوزيع الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء وفصول أخرى تتعلق بالحقوق والحريات وسيطلب ذلك المزيد من النقاشات داخل المجلس التأسيسي.

ولا يعرف المسار الذي ستخذه النقاشات لاحقا بشأن قانون تحصين الثورة المثير للجدل والذي يتوقع أن يمنع العديد من المسؤولين والسياسيين من النظام السابق من المشاركة السياسية لمدة لا تقل عن سبع سنوات، لكن ليس واضحا بعد النتائج السياسية التي ستترتب على هذا القانون في حال ما قوبل بالموافقة داخل المجلس.

وعلى سبيل المثال، طالب اليوم الخميس القيادي البارز بالحزب الجمهوري المعارض أحمد نجيب الشابي بإلغاء مضمون الفصل 73 من الدستور الجديد والذي يحدد سن الترشح إلى منصب الرئاسة بحد أقصى 75 عاما واقترح على حاملي الجنسية المزدوجة بالاكْتفاء بالجنسية التونسية إذا رغبوا في الترشح للمنصب، وينطبق هذا على وضع رئيس تيار المحبة الهاشمي الحامدي المقيم بلندن.

وتحرص السلطة في تونس أكثر من أي وقت مضى على إيجاد أوسع ما يمكن من التوافق بين الأحزاب السياسية للوصول إلى الانتخابات المقبلة والمقررة مبدئيا أواخر العام الجاري وبداية

ودعا الائتلاف الحاكم بتونس اليوم في بيان له "المجموعة الوطنية لاستخلاص الدروس من الأحداث الجارية في مصر والابتعاد عن كل ما من شأنه تعطيل التوافق الوطني ودفع البلاد في مسار مجهول العواقب".

وجاء في البيان أن "تنسيقية الائتلاف الحكومي تذكر بحرصها على الحوار الوطني التونسي الشامل وضرورة تدعيم عمل لجنة التوافقات داخل المجلس الوطني التأسيسي بما يعجل من استكمال الدستور وإنهاء المرحلة الانتقالية والوصول إلى الاستحقاق الانتخابي القادم في كنف الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي".

وعلى جانب المعارضة فإن العمل على تجنب السيناريو المصرى لا يرتبط فقط بتوسيع التوافق السياسى بين الأحزاب وإنما بمبادرة السلطة الى حسم عدة ملفات ذات أولية.

وأوضح مؤسس ورئيس تيار المحبة المعارض الهاشمى الحامدى أن "حزب النهضة عليه أن يدرك أن الدستور ليس المطلب الأول للتونسيين اليوم وإنما هو العدالة الاجتماعية والتشغيل والأمن".

وعلاوة على الاحتجاجات الاجتماعية بالمحافظات الداخلية، يواجه الحزب الحاكم وحلفاؤه انتقادات مستمرة من المعارضة داخل المجلس التأسيسى بشأن تهديد استقلالية القضاء والتعيينات للموالين بأجهزة الدولة وتعطل مشاريع التنمية فى المناطق الفقيرة والعنف السياسى على أيدي رابطات حماية الثورة، الذراع الميدانى للسلطة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 12/07/2013

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com